لدى رعاية سموه "ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي:

الأمير عبدالله: المملكة حرصت في تخطيطها للتنمية على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والاندماج فيه

تغطية - مهدي ابوفطيم، عقيل العنزي/تصوير -سليمان العنزي

■ اكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني على أن خطط التنمية التي نفذتها المملكة قد حققت الكثير من القوة والنجاح وأصبحت للمملكة مكانة مميزة، وأن الانجازات الكبيرة والمهمة تحققت عبر الخطط الست للتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ورحب سموه في الكلمة التي ألقاها مساء أمس السبت لدى رعاية ندوة «الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي» التي نظمتها وزارة التخطيط قائلاً: باسم أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - وباسم حكومة وشعب المملكة العربية السعودية، أرحب بكم، وأشكركم على حضور هذه الندوة، مقدراً للمشاركين فيها جهودهم العلمية ودورهم الفاعل المسؤول.

وأضاف سموه يقول: نفذت المملكة العربية السعودية ست خطط للتنمية، وأنهت عامين من الخطة السابعة، اكتسب خلالها اقتصادنا - ولله الحمد - الكثير من عناصر القوة والنجاح، وأصبحت له مكانته المتميزة التي يعكسها العديد من الإنجازات الكبيرة والمهمة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حرصت المملكة، في تخطيطها للتنمية، على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، واتخذت، في هذا الإطار، خطوات إيجابية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وهيأت المناخ الملائم للاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما لا يخفى عليكم الدور الريادي الذي تقوم به المملكة في تحقيق استقرار أسواق الطاقة ونمو الاقتصاد العالمي.

ومضى قائلاً: إن ما يشهده العالم من تطورات مهمة، ومستجدات عديدة، خاصة في مجالات حرية التجارة العالمية، والمنافسة الاقتصادية، وفي نظم المعلومات والاتصالات وغيرها، يعزز انعقاد هذه الندوة، للمساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية للمملكة ودفعها للأمام، والتعرف على البدائل المتاحة للنهوض بها مستقبلاً - ان شاء الله -.

ولاشك، ان اهتمام هذه الندوة باستعراض التجارب الناجحة على الصعيد العالمي، واستخلاص ما يلائم الاقتصاد السعودي منها، يعتبر توجه طيب من أجل مواكبة التقدم الحضاري العالمي، واضعين نصب أعيننا تعاليم عقيدتنا الإسلامية السمحاء، ثم إرثنا الحضاري الشامخ، وثقافتنا العربية وتقاليدنا الوطنية الأصيلة.اننا نأمل - أيها الأخوة الاصدقاء - ان تسهم فعاليات هذه الندوة في تقديم رؤية مستقبلية واضحة ومفيدة للاقتصاد السعودي وطرح التوصيات العملية النافعة حول آليات تحقيق تطلعات تلك الرؤية.

وفي الختام نود التعبير عن تقديرنا لكل من شارك في هذه الندوة وأسهم في فعاليتها.

هذا وأسأل الله - العلي القدير - لنا جميعاً التوفيق والنجاح.

كلمة مهاتير محمد

وفي كلمة له قال الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا لقد سررت كثيراً بدعوتي للتحدث في هذه الندوة رغم شعوري بانني غير مؤهل لاعطاء هذا الموضوع حقه.

انني لا أعرف القدر الكافي عن الاقتصاد السعودي سوى ان المملكة من أكبر منتجي ومصدري النفط فهذا مختلف تماماً عن الاقتصاد الماليزي الذي يعتمد كلياً على التجارة حيث يبلغ حجم التجارة ضعف حجم الناتج المحلي الاجمالي. وحتى في اليابان. التي تتميز بضخامة الصادرات، تشكل التجارة أقل من ٣٠٪ من ناتجها المحلي الاجمالي. لذلك يمكن القول بان الاقتصاد الماليزي دالة في التجارة، صادرات المنتجات الالكترونية والكهربائية وغيرها من السلع الصناعية التي تشكل حوالي ٨٠٪ من اجمالي الصادرات بجانب الصادرات النفطية والمواد الخام الاخرى التي تشكل ٢٠٪.

ومن ناحية اخرى - وهنا ارجو ان أكون مصيباً - يعتمد الاقتصاد السعودي إلى حد كبير على انتاج النفط وتصديره، اعتقد ان المملكة تصدر حوالي ١٠ ملايين برميل من النفط يومياً -- لقد ذهلت لهذا الرقم حيث ان ماليزيا تنتج فقط ٦٥٠ ألف برميل في اليوم وتصدر فقط ١٠٠ ألف برميل، بينما يتم استهلاك باقي الكمية محلياً.

وبافتراض سعر ٢٠ دولاراً للبرميل على سبيل المثال، فان تصدير ١٠ ملايين برميل يحقق ايرادات مقدارها ٢٠٠ مليون دولار في اليوم وحوالي ٧٣ بليون دولار في السنة، بالطبع ينبغي علينا خصم تكلفة الانتاج، والتي تعد منخفضة بالمقارنة مع الانتاج الذي يتم بعيداً عن الساحل في ماليزيا ورغم ذلك سيكون الرصيد المتبقي بعد خصم التكاليف كبيراً جداً وتتمثل ايرادات حكومية صافية في بلد يقل عدد سكانه كثيراً عن ماليزيا حيث يصل عدد السكان إلى ٢٤ مليون نسمة.

لقد عرفنا ان الاحتياطات المثبتة سوف تستمر حوالي ٢٠٠ سنة قياساً بمعدل الانتاج الحالي. واذا كان صحيحاً، فإن النفط سوف يظل يمثل المحرك الرئيسي لمستقبل الاقتصاد السعودي.

ان احتمال ظهور وقود بديل للنفط في المستقبل المنظور لا يزال ضئيلاً، سيشهد المستقبل بعض التقدم نحو جعل مولدات الكهرباء ومحركات السيارات اكثر كفاءة ولكن ليس بالقدر الذي يساوي الزيادة في الطلب على الوقود.

لذلك سيظل مستقبل الاقتصاد السعودي معتمداً إلى حد كبير على انتاج النفط وتصديره. ولكن ماليزيا تدرك جيداً المخاطر الناجمة عن الاعتماد على المواد الخام بصفة عامة وعلى سلعة واحدة بصفة خاصة.

لقد اعتادت ماليزيا على انتاج المطاط والقصدير فقط، ولكن فقد المطاط اسواقه نتيجة ظهور المطاط الصناعي، وبالنسبة للقصدير، يقتصر استخدامه الرئيسي على صناعة العلب، ومن ثم انخفض الطلب عليه كثيراً بفعل ظهور مواد التعبئة الجديدة مثل الالمنيوم، والورق والزجاج والبلاستيك.

فاذا كانت ماليزيا لاتزال معتمدة على هاتين السلعتين فإن اقتصادها لم يكن ليتجاوز واحداً على عشرين من حجمه الحالي.

وكما نعلم جميعاً فإن أسعار النفط عرضة للانخفاض. ان انخفاض دولار واحد في سعر البرميل قد يسبب خسائر ضخمة في دخل الدول التي تنتج كميات كبيرة من النفط فبالنسبة لماليزيا، التي تنتج ٦٥٠ ألف برميل في اليوم وتصدر فقط ١٠٠ ألف برميل في اليوم، ستكون الخسائر في الدخل ١٠٠ ألف دولار في اليوم أو ٣٦,٦ مليون دولار في السنة. وحيث تقدر ايراداتنا النفطية بحوالي ١٠٠ مليون دولار في السنة، فإن الصادرات النفطية لا تشكل أهمية كبيرة. ولكن بالنسبة للمملكة، فإن الخسارة في الايرادات ستكون كبيرة مع الوضع في الحسبان ان الانخفاض قد يكون أكبر من دولار واحد.

لقد اضطرت ماليزيا نتيجة انخفاض الطلب على المطاط والقصدير، إلى التحول إلى الصناعات التمويلية، ولم تكن لدينا الخبرة في هذا المجال أو رأس المال اللازم لذلك. كما انه كان لزاماً علينا من أجل التصدير والحصول على النقد الاجنبي، ضمان استيفاء منتجاتنا للمواصفات العالمية، لقد لجأنا إلى سلوك الطريق المختصر وهو جذب المستثمرين الاجانب من خلال توفير حوافز مغرية. وكانت النتيجة ان صادرات المنتجات الصناعية تشكل ٨٠٪ من ايرادات الصادرات الحالية البالغة حوالي ١٠٠ بليون دولار.

لقد استوعب الماليزيون بسرعة فائقة المهارات اللازمة من الصناعات التي انشأها المستثمرون الاجانب بحيث أصبح جزءاً هاماً من الصادرات الصناعية اليوم يتم من قبل مصانع يملكها ويديرها الماليزيون.

تمتع ماليزيا باعداد وافرة من العمالة الماهرة والمؤهلة ومن ثمّ فانها لجأت إلى الصناعات كثيفة الاستخدام للعمل. ونظراً لصغر حجم السكان نسبياً، فليس بامكان ماليزيا استبعاد النساء بما فيهن المسلمات، من سوق العمل، وفي الحقيقة فإن النساء على درجة عالية من الكفاءة والمهارة. وقد اتضح ان براعتهن في العمل اليدوي وقدرتهن على التركيز على مهامهن في الصناعات الالكترونية تحقق انتاجية عالية.

يشكل المسلمون فقط ٥٦٪ من اجمالي سكان ماليزيا. فاذا تم منع النساء من العمل، فإن الموارد البشرية للمسلمين سوف تنخفض بنسبة ٢٨٪.

اننا نتنافس مع غير المسلمين في ماليزيا وغيرها من الدول ولسنا على استعداد لتقليص قدراتنا التنافسية بمقدار النصف.

والآن، ورغم كافة الجهود المبذولة، هناك نقص في العمالة، ان علينا الآن التوجه نحو الصناعات ذات التقنية العالية والكثافة الرأسمالية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق ايرادات أفضل لشعبنا وبلدنا.

هل التجربة الماليزية ملائمة للرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي؟ الاجابة إلى حد ما، نعم. فبقدر ما تعتمد المميزات النسبية لماليزيا على العمالة التي تتمتع بمستوى رفيع من التدريب والمهارات. فإن الميزة النسبية للمملكة تكمن في النفط أو بعبارة اصح في موارد الطاقة. كما تتميز المملكة بمساحات شاسعة وقدرة على انشاء المصانع حتى في الارضي القاحلة

والجافة. انني متأكد من وجود الفوسفات وغيرها من المعادن القيمة في حد ذاتها او من حيث الاستخدام في مجال الاسمدة.

تعود وفرة النفط في المملكة لكون أن شبه الجزيرة العربية كانت عبارة عن سطح مائي ضخم في عصر ما قبل التاريخ فمن المملكة اعادة تشجير الصحراء باستخدام اسلوب الري الصحيح من خزانات المياه الجوفية التي ستكون كبيرة اذا استخدمنا بئر زمزم كمقياس. ولا أقصد بذلك اعادة تشجير الصحارى بأكملها ولكن اجزاء منها فقط. ان من شأن اعادة التشجير المساهمة في هطول الامطار وبالتالي امكانية زراعة جميع انواع المحاصيل. ولن يتحقق ذلك خلال عام او عقد من الزمان ولكن يمكن تحقيقه مع مرور الوقت من خلال استخدام اساليب الري العلمية الحديثة. لقد تمكنت المملكة بالفعل من انتاج القمح باستخدام الري الصناعي. وبالطبع ستكون التكلفة مرتفعة على المدى القصير ولكن فوائد كثيرة سوف تتحقق على المدى البعيد - ليس من انتاج القمح ولكن من اعادة التشجير.

ولكن الميزة النسبية الاساسية لا تزال تكمن في النفط او الطاقة. فالمملكة تصدر كميات كبيرة من النفط. ولكن بالامكان تحويل النفط الى منتجات اخرى اهمها الطاقة الكهربائية، حيث بالامكان، بدلاً من تصدير النفط، انتاج الطاقة الكهربائية وبيعها، وبالتالي تحقيق دخل ثابت. فالتقلبات في اسعار الكهرباء لن تكون في مستوى تقلبات اسعار النفط. ان من شأن تصدير الكهرباء التخفيف من التأثيرات السلبية لتقلبات اسعار النفط.

يمكن ايضاً نقل النفط عبر الانابيب لمسافات بعيدة كما يمكن شحنه لأي مكان في العالم. وباستخدام ميزة التكلفة المنخفضة للنفط، تستطيع المملكة بناء محطات طاقة كهربائية في كل ارجاء العالم، على الاقل في شكل مشروعات مشتركة مع البلدان التي ستزودها بالطاقة الكهربائية. وتكمن جاذبية مثل هذه المشروعات في تزويد محطات الطاقة الكهربائية بامدادات نفطية ثابتة.

لم تعد شركات التجزئة الكبرى لبيع المنتجات النفطية تملك أي موارد نفطية في بلدانها. فبعد استنفادها للموارد النفطية المحلية، اخذت هذه الشركات تبحث عن النفط في جميع ارجاء العالم واصبحت اليوم تهيمن على الامدادات النفطية العالمية على الرغم من اعتمادها على مصادر خارجية.

تبدو معظم شركات النفط الوطنية سعيدة بتحصيل رسوم من انتاج وتصدير نفطها بواسطة الشركات الكبرى. لقد قامت شركة النفط الوطنية الماليزية «بتروناس» بالاستثمار في الخارج حيث تعمل حالياً في ٣٢ دولة في مجال التنقيب والانتاج ومد شبكات الانابيب والتسويق. كما تقوم ببيع النفط في جنوب شرق آسيا وجنوب افريقيا. وتعد الكويت مثالاً آخر لدولة تقوم ببيع المنتجات النفطية في محطات المحروقات خارج الكويت.

ليس هناك ما يمنع بيع النفط السعودي بالتجزئة كما هو الحال في انشطة التجزئة التي تمارسها شركات شل، وموبيل وغيرها. فالمملكة تتمتع بميزة انتاج الحجم الكبير. كما ان اسعار التجزئة لا تنخفض دائماً عند انخفاض اسعار النفط الخام. ومرة اخرى، بامكان بيع المنتجات النفطية على مستوى التجزئة الحد من تأثيرات عدم التيقن المصاحب لأسعار النفط الخام.

تعد التكلفة الحالية لتحلية المياه عالية جداً ولكن بالامكان تقليل التكلفة من خلال تكثيف الجهود البحثية. هناك بعض دول المنطقة التي تحتاج الى المياه ومن ثم تستطيع محطات التحلية السعودية تحقيق ايرادات الدولة.

هناك ايضاً صناعات اخرى كثيفة الاستخدام للطاقة. وخير مثال لذلك مصاهر الالمنيوم. ولابد ان هناك العديد من الصناعات المعتمدة على الطاقة الرخيصة. وان القيمة المضافة سوف تعوض السعر المنخفض للوقود.

قد يكون هناك تساؤل وهو لماذا لا يتم بيع النفط السعودي دائماً بسعر السوق؟ وبامكاننا ان نسأل ايضاً، لماذا تقوم دولة مثل ماليزيا ببيع عمالتها بسعر يقل كثيراً عن اسعارها في الدول المتقدمة؟. او لماذا تقل تكلفة العمالة في الصين كثيراً عن تكلفتها في العديد من الدول النامية الاخرى؟. ألسنا نقوم ببيع مواردنا ذات الميزة النسبية بأسعار بخسة؟

والاجابة على هذا السؤال هي أننا لا نبيع حقاً بأسعار بخسة، فالأجور المنخفضة تعوض بصورة موازنة من خلال انخفاض تكاليف المعيشة. وفي الوقت الحالي فإن الدولار الأمريكي الواحد يعادل ٣,٨ رينجيت، غير ان الرينجيت الواحد يشتري سلعاً وخدمات في ماليزيا تعادل ما يشتريه دولار أمريكي واحد في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فإن شعبنا يتمتع بمعيشة طيبة برغم انخفاض الاجور. وبالتالي فإن القوى العاملة لدينا بأجورها المنخفضة تتسم بقدرتها التنافسية.

إننا نعلم الآن ان اسعار المنتجات النفطية في المملكة العربية السعودية تقل بدرجة كبيرة عن اسعار المنتجات في معظم الدول الاخرى. ومن ثم فإن بيع النفط بأسعار زهيدة لمنشأتكم الصناعية لا يشكل ظاهرة استثنائية. وعند بيع منتجاتكم - كالطاقة الكهربائية مثلاً - لدول اخرى على اساس اسعاركم المنخفضة فقد يبدو الامر كما لو كنتم تقدمون اعانة حكومية ضمن السعر للدول الاخرى. غير انه يمكن وعلى نفس المنوال النظر للمنتجات الصينية الرخيصة على اعتبار ان العمال في الصين يقدمون دعماً للمستهلكين في الدول الاخرى. ولم تكن لتصبح عملاقاً اقتصادياً في غضون تلك الفترة القصيرة لو ان عمالها قد طالبوا بأجور واسعار تضاهي المستويات العالمية.

ليس من الممكن تحديد قياس معياري على المستوى العالمي للأجور والدخول. وعلى اية حال، يبنبغي أن يكون عليه المسلم. ونحن بهذا إنما نتجاهل أثر التحديث الذي جاء به الإسلام على العرب في عصر الجاهلية. إن هذا الأثر التحديثي للإسلام في سياق مجتمع العرب في ذلك العصر هو الذي ساعد على انتشار الإسلام وبناء الامبراطورية الإسلامية. ولقد كان بوسع الإسلام أن يسهم في تحديث المسلمين ومواكبتهم لمقتضيات العصر بحيث تصبح الأمة الإسلامية دوماً قوة عالمية لو لم يكن المسلمون في مرحلة معينة قد انصرفوا عن متطلبات التحديث ومواكبة مقتضيات العصر محبذين بدلاً من ذلك إعادة إنشاء العالم على غرار السنوات الأولى من الهجرة. بل ان هناك بعض المسلمين الآن ممن يعتقدون أن الإسلام يمكن أن يزدهر فقط في عالم السنوات الأولى من الإسلام. ويعتقد أولئك البعض أن الإسلام لا يصلح لكافة العصور، ونتيجة لذلك فإنهم يتناسون الدور التحديثي للإسلام مما أوقعهم في دائرة التخلف.

إن موكبة العصر لا تفضي بالضرورة إلى الكفر والإلحاد، كما يحدث في الغرب. وفي الحقيقة فإن التحديث الإسلامي ومواكبة العصر يمكن أن يحقق توازناً بين هذا العالم والحياة الآخرة كما نضرع إلى الله سبحانه وتعالى دائماً في صلواتنا.

إن مشاعرنا المقدسة ستظل هي مشاعرنا المقدسة حتى وإن أصبحت المملكة العربية السعودية قوة صناعية ومالية عظمى استناداً لما حباها الله به من ثروة نفطية وموارد أخرى عديدة. ويعلم الله أن الأمة الإسلامية في مسيس الحاجة لدولة مسلمة تكون قوة عالمية، والمملكة العربية السعودية في موقع جيد لأن تكون قوة عالمية إذا ما اختارت لنفسها ذلك وأعانتها عليه الأمة الإسلامية في سائر أنحاء العالم.

إن هذه الرغبة التي تحدونا لأن تكون لدينا دولة إسلامية ذات قوة عالمية ليست وليدة رغبة منا في أن نشرع في سن غزوات على مستوى العالم. إن الدافع لهذه الرغبة يكمن ببساطة في ضمان ألا يتعرض المسلمون وبلدانهم للقهر كما هو شأنهم اليوم.

إذا ما أحسنا التقيد بتعاليم الإسلام واستمسكنا بها فإن بوسعنا أن نصبح أقوياء على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من دون أن نفقد هويتنا وعقيدتنا.

لقد حاولت في معرض هذه الكلمة أن أرسم ملامح عامة للرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي. وكل ما قلته في سياق هذه الكلمة يمكن تحقيقه شريطة أن تتوفر بطبيعة الحال الإرادة للقيام بالمتطلبات اللازمة. إن الخيار لكم، والإسلام لا يقف حائلاً دون ذلك. وفي الحقيقة فإن الإسلام يفرض علينا ضرورة القيام بكل ما أسلفت ذكره وأشرت إلى إمكانية تحقيقه.

كلمة د. العساف

فيما عبر معالي الدكتور ابراهيم العساف وزير المالية والاقتصاد الوطني في كلمته عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان لصاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز على رعايته لهذه الندوة المهمة وقال ان هذه الرعاية دلالة على اهتمامكم ومتابعتكم الشخصية والمباشرة للاصلاحات الاقتصادية في وطننا العزيز، التي نأمل ان تثمر، بعون الله بما تؤملونه من مستقبل زاهر لبلادنا.

وشكر العساف معالي الاستاذ خالد بن محمد القصيبي وزير التخطيط وزملائه على جهودهم في لتنظيم والاعداد لاخراج هذه الندوة بالصورة التي نتطلع اليها جميعاً متمنين للجميع دوام التوفيق والنجاح.

وأضاف يقول ان الفهم المتعمق للدور الذي لعبته هذه السياسات في الماضي مرورا بالحاضر يعيننا على فهم كيف سيتبلور هذا الدور في المستقبل، ومن نافلة القول ان هذه السياسات وكما لعبت دوراً مهماً في تشكيل الاقتصاد وتركيبته الحالية فسيكون لها نفس الدور الحيوي في بلورة الرؤية المستقبلية لاقتصادنا. وان نجاح او فشل السياسات الاصلاحية الاقتصادية الاخرى سواء كانت هيكلية او استثمارية او صناعية او غيرها يعتمد بشكل اساس ومباشر علي صياغة وتنفيذ سياسات مالية ونقدية سليمة ومناسبة، فلابد من وجود استقرار مالي ونقدي لتحقيق الاهداف الاقتصادية..

واكد العساف بأنه لا يزال اقتصادنا احادي المورد باعتماده بشكل اساسي على البترول كمصدر رئيس للدخل على الرغم من جهود التنويع، وفي الوقت الذي سمحت فيه زيادة الايرادات البترولية لاقتصادنا بتبني برامج طموحة لبناء وتعزيز البنية الاساسية البشرية والمادية وتحقيق انجازات وقفزات اقتصادية كبيرة، الا ان الاعتماد على الايرادات البترولية ومن ثم على الانفاق العام كمحرك رئيس لنشاط الاقتصادي جعل اقتصادنا اكثر حساسية لتغيرات في اسواق البترول العالمية، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد ساهمت السياسات المالية والنقدية في توفير بيئة اقتصادية مستقرة خالية من الضغوط التضخمية مع المحافظة على استقرار سعر صرف الريال، كما ساهمت في تطوير قطاع مصرفي على درجة عالية من الكفاءة والقدرة التنافسية والذي اسهم بدوره في توفير خدمات مصرفية متطورة، فازدهر النشاط الاقتصادي الخاص ونما بمعدلات صحية.

واشار بان الاعتماد الكبير على مصدر رئيس الايرادات مرتبط بتطورات الاقتصاد العالمي وبظروف السوق البترولية العالمية يشكل تحدياً كبيراً لواضعي السياسة المالية في المملكة نظرا لان ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي المحلي، فحجم الايرادات العامة ومن ثم الانفاق العام لا يتحدد تبعاً لنشاط الاقتصادي المحلي بل تبعاً لتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات الاقتصادية المحلية التحكم بها.

وقد عانى الاقتصاد المحلي نتيجة لذلك، وعانت الميزانية الحكومية من عجز مستمر نتيجة لقصور الايرادات عن مستوى النفقات، وتراكم الدين العام الذي ولد ضغوطاً على المالية العامة وحد من مرونتها في الاستجابة الكاملة للاوضاع الاقتصادية المحلية.

وأضاف بانه لا يخفى ان تحويل تطلعاتنا الاقتصادية المستقبلية الى واقع مرتبط ارتباطاً وثيقا بالسياسات المالية والنقدية، فالتحدي امام السياسات المالية والنقدية يتمثل بالعمل على معالجة العجز وتحقيق الاستقرار للمالية العامة دون التأثير بشكل كبير على النشاط الاقتصادي ومسيرة نموه، وان أي منهج يوضح لذلك ينبغي أن يتم في سياق عملية شاملة لتصحيح المسار الاقتصادي بإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز قدراته الإنتاجية من خلال الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز كفاءة عمل المؤسسات الحكومية من خلال الإصلاح الإداري والذي بدئ العمل على تحقيقه، وبحيث تركز الدولة على دور المعزز للتنمية بدلا من دور المحرك لها وذلك بتقليص دورها في النشاط الإنتاجي وتفعيل دورها الرقابي والإشرافي.

واكد العساف وبشكل خاص بأنه يقع على عاتق السياسات المالية والنقدية دعم جهود الإصلاح الاقتصادي وتعزيز فرص نجاحها من خلال العمل على تبني سياسات اقتصادية كلية (مالية ونقدية) مناسبة، ومعالجة الدين العام، والاستمرار في دعم كفاءة القطاع المصرفي وسلامته والمحافظة على موارده بما يمكنه من دعم الاقتصاد.

كلمة د. القصيبي:-

فيما أوضح معالي وزير التخطيط الأستاذ خالد بن محمد القصيبي في الكلمة التي القاها بترحيبة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني صاحب المعالي دولة رئيس وزراء ماليزيا، صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وأصحاب السمو أصحاب الفضيلة وأصحاب المعالي والسعادة والضيوف الكرام لهذه الندوة.

وقد قدم القصيبي بالغ الشكر والتقدير لولي العهد على تفضله برعاية هذه الندوة «الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي» كما قدم الشكر والتقدير لدولة داتو سري الدكتور محاضير بن محمد رئيس وزراء دولة ماليزيا الصديقة لمشاركته في هذه الندوة، كما شكر كل من لبى الدعوة لحضور هذه الجلسة الافتتاحية، والمشاركين في

←

فيما تتناول جلسة (الغد) قطاع المال وتحدياته

ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد تشهد اليوم تناول قضايا التعليم والشراكة بين القطاعين العام والخاص

د. محمد الرشيد وزير المعارف

محمد الغايز وزير الخدمة المدنية

كتب- خالد ابا الخيل، منصور الحربي، علي الشثري:

■ يترأس معالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد بن علي الغايز جلسة من جلسات اليوم الثاني لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ التي تنظمها وزارة التخطيط التي يدور محورها حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت عنوان: تحسين مستوى الأداء في القطاع العام، التي ستعقد اليوم الأحد ويرأس معالي وزير المعارف الدكتور محمد بن أحمد الرشيد في الساعة الثامنة من صباح اليوم بقاعة الملك فيصل بفندق الإنتركونتيننتال الجلسة الخاصة بمناقشة محور: تقييم التعليم، واستشراف مستقبله، والتخطيط له، في إطار ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي التي تنظمها وزارة التخطيط.

كما يترأس معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الأستاذ حمد بن سعود السياري يوم غد الاثنين جلسة، قطاع المال: فرص وتحديات، وستتناول الجلسة ثماني أوراق عمل يقدمها خبراء محليون وعالميون من القطاعين العام والخاص تعكس خلاصة ما توصلوا إليه من نتائج وتصورات حل القطاع المالي. وسيلقي معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي كلمة افتتاحية بهذه المناسبة، ثم تقدم أوراق العمل من قبل السادة المشاركين وذلك على النحو التالي: تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل (معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر)، الدور المستقبلي للقطاع المصرفي في ظل متطلبات التنمية بالمملكة (الأستاذ راشد بن عبدالعزيز الراشد)، الدور المستقبلي للقطاع المصرفي(معالي الأستاذ محمد بن أحمد بن عبداللطيف)، آفاق التعاون الخليجي وتحديات التكامل النقدي والمالي(الدكتور عبدالله بن إبراهيم القويز)،تأثير انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية على مستقبل سوق المال السعودية(الدكتور خليل بن عبدالفتاح كردي)، الدور المستقبلي لسوق الأسهم في تعبئة المدخرات الوطنية (الدكتورعبدالعزيز بن محمد الدخيل)، تمويل الصناعات اليابانية ودروس مستفادة للاقتصاد السعودي(الأستاذ فوجيبساوا) ،الإصلاح المالي: التجارب العالمية والقضايا ذات الصلة بالمملكة (الدكتور وفيق جريس).

من جهة ثانية عبر الدكتور محمد حسن مفتي مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن عن سعادته واعتزازه برعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لندوة(الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي) التي تنظمها وزارة التخطيط.

وقال لـ الرياض، إن تشريف سموه الكريم ورعايته لهذه الندوة يعكس مدى حرص واهتمام ولاة الأمر في هذا الوطن العزيز للوقوف والاطلاع عن كثب على متابعة كل المستجدات الدولية وعلى كل ما يعود بالنفع والفائدة للوطن، ويتجسد ذلك من خلال دعم الاقتصاد الوطني وتنفيذ العديد من مشاريع الخير والنماء في مسيرة متواصلة لهذا العهد الزاهر، عهد خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- مؤكداً أن هذه الندوة تعكس الاهتمام البالغ الذي توليه الحكومة للاقتصاد السعودي.

وأوضح الدكتور مفتي بأنه

حمد السياري محافظ مؤسسة النقد

د. محمد حسن مفتي مدير مستشفى قوى الأمن

يشارك في هذه الندوة مع عدد من المتخصصين في المحور المتعلق بالصحة بورقة عمل بعنوان(تحديات ورؤية مستقبلية للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية) مشيراً إلى أن العالم يشهد حالياً العديد من المتغيرات الاقتصادية التي ينعكس أثرها على الحياة الإنسانية بصورة عامة، وأن هذه المتغيرات تمثل تحدياً رئيسياً، وتفرض اتخاذ إجراءات سريعة ورؤية مستقبلية واضحة وآلية وإستراتيجية ملائمة للتعامل من خلالها مع كل تلك التحولات والتحديات، والاستفادة من كل ما هو متاح من إمكانات وتوظيفها التوظيف الأمثل وبأساليب علمية حديثة وذلك حتى لا نقع فريسة التخبط والعشوائية.

تدليك طبي
لآلام الظهر والعضلات وتيبس المفاصل
رويال جيم : ٤١٦٢٢٦٢ - ٤٦١٦٢٩٥

مهاتير محمد: تتميز المملكة بقدرتها على إنشاء المصانع في الأراضي القاحلة

د. العساف: لابد من وجود استقرار مالي ونقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية

وزير التخطيط: العقود القادمة ستضعنا في مواجهة العديد من التحديات

فعاليات هذه الندوة من المؤسسات العالمية والإقليمية والمحلية، والأكاديميين والباحثين من الجامعات المحلية والأجنبية، وممثلي القطاعين العام والخاص. والبنك الدولي على مساندته الفنية خلال مراحل الإعداد لهذه الندوة.

واضاف بأن استشراف الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي من خلال هذه الندوة، يأتي ثمرة جهود متواصلة قامت بها وزارة التخطيط، بمساندة فنية من البنك الدولي، وشارك فيها مسئولون وخبراء من القطاعين العام والخاص في المملكة، وخبرات أكاديمية ومتخصصة سعودية، ونخبة من الخبراء الدوليين على امتداد كافة مراحل الإعداد وحلقاته.

وقد شملت مرحلة التحضير عقد سلسلة متصلة من اللقاءات للتشاور وتبادل الرأي حول مختلف الجوانب التنظيمية والفنية والعلمية والموضوعية حتى يكتمل بنيان الندوة، وتتحقق الفائدة المرجوة على أكمل وجه وأتم صورة، وهوما استدعى عقد ورش عمل، وكذلك لقاءات بين معدي الأوراق من المختصين والخبراء بالمملكة ونظرائهم من خبراء العالم لضمان تدقيق الرؤية واستكمال جوانبها المختلفة في ضوء الخبرة والتجربة العالمية، ومستجداتها الكلية والقطاعية، حتى يأتي النقاش حول الاستراتيجية التنموية المستقبلية للمملكة متكامل الأبعاد والرؤى للحصاد التنموي في العالم ومتغيراته. لا يزال يعتمد كثيراً على عائدات الصادرات النفطية على الرغم من الجهود المبذولة في مجال التنويع الاقتصادي. ولا ريب أن استمرار التنمية واستدامتها في ظل هذه القيود والتحديات يقتضي مضاعفة الجهود لتطوير الأداء وتحسين الفاعلية الاقتصادية.

إن التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستقبلية في المملكة لا يبدأ من فراغ، بل يستند إلى رصيد متراكم من التجربة التخطيطية والمنجزات والتحديات على امتداد خطط التنمية السبع، كم يستند إلى تراكم في الطموح والقدرة على التنفيذ. إلا أن بروز مفاهيم وممارسات اقتصادية جديدة تماماً على العالم، مثل مفهوم اقتصاد المعرفة، وما يرتبط بها من ثورة الاتصالات والمعلومات والتقنيات، وتحرير الأسواق، وبروز عنصر التنافسية والكفاءة كمعيار حاكم للقوة الاقتصادية، تجعل الحاجة للمراجعة والتقييم ضرورة قصوى من ضرورات التخطيط خاصة في ظل الدور المتنامي للقطاع الخاص والتنفيذ للسياسات الشاملة للتخصيص.

وأضاف بأن هذه الندوة تهدف الى تغطية أربعة محاور رئيسية أولها إلى تحديد السبل الكفيلة بتنمية رأس المال البشري وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين بما يسهم في تحويلهم إلى طاقة بناء وإبداع وابتكار. ويدور المحور الثاني حول التنويع الاقتصادي من منظور يتوافق مع معايير الكفاءة، والتنافسية. وتعكس منطلقات المحور الثالث بحث الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال التركيز على تعزيز الشراكة بينهما من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية، وتحديد رؤى مستقبلية للارتقاء بمستوى الأداء في القطاع العام، ومعالجة القضايا ذات العلاقة، مثل التسعير للخدمات العامة، وتنظيم المنافسة، والتخصيص، إما المحور الرابع والخاص بالفعاليات المساندة فيستهدف دراسة الوسائل الكفيلة بتنمية الصادرات، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتقنية والمعلومات، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشكل هذا المحور ركيزةً أساسية للتعامل بمرونة وكفاءة مع انعكاسات العولمة. واكد بأن وزارة التخطيط حرصت على ضمان المعالجة الشاملة لكل الموضوعات التي احتوتها تلك المحاور، كما حرصت على تشخيص الوضع الراهن لها، وتوضيح القضايا الإساسية والتحديات، مع الاهتمام برصد الإمكانيات والموارد والفرص المتاحة والمحتملة، وان يصب كل ذلك في بوتقة واحدة تركز على استشراف المستقبل والمزيد من الوضوح لجوانبه المتعددة وأبعاده المختلفة. وتتيح تلك المعالجة لموضوع الندوة، أن تأتي الجلسة الختامية وقد تبلورت، من خلال أوراق العمل والمناقشات حولها، الأبعاد الكلية للرؤية المستقبلية للتنمية، وأولوياتها، وركائزها الرئيسية الصانعة لاستراتيجيتها الشاملة بالإضافة إلى تحديد الآليات المستجدة والحديثة التي تعين على تحقيق الرؤية المستقبلية، وتضمن ترجمتها إلى واقع ملموس يشكل الصورة المستقبلية المنشودة لاقتصاد المملكة، ويرسم طموحاتها، والقدرة على تنفيذها وتحويلها إلى واقع يتمتع بثماره الطيبة كل أبناء المملكة على امتداد عشرين عاماً قادمة تحقق الازدهار والعطاء والنماء بإذن الله وتوفيقه. وأضاف بأن اهتمام خادم الحرمين الشريفين بهذه الندوة والرعاية الكريمة التي أولاها إياها سمو الأمير عبدالله والمشاركة الإيجابية الفاعلة لأصحاب السمو وأصحاب المعالي وكبار المسئولين والمختصين والباحثين في القطاعين العام والخاص كل هذه عوامل ومؤشرات إيجابية حول مستقبل تنفيذ توصياتها. ومن جهته قال د. عبدالوهاب عطار مندوب المملكة الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف ان الحديث عن التنمية في المملكة حديث عن حلم كان، وعن واقع كائن، وعن طموح ممتد إلى غد زاهر بإذن الله تعالى. كما أن الحديث عن التنمية حديث عن حقيقة عشتها، وسعدت بها، وشرفت بأني أحد أبنائها، والعاملين من أجلها. كما عاش وسعد وشرف بها الملايين من أبناء هذا الوطن الغالي.

ومضى قائلاً: ولو أنني حاولت - يا صاحب السمو - فتح سجل الانجاز لكي اقرأ في سطوره الوضاءة، لكانت المهمة شاقة وعسيرة، ولكنني كشخص تشرف بأن كان قريباً من الجهود التي ساهمت في الانتقال بمهمة التنمية من هاجس للدولة، إلى حقيقة وضعتها موضع الاهتمام، أجد لزاماً على أن أعود إلى البداية وإلى الدور الذي قام به المؤسس باني هذا الكيان الشامخ، الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، طيب الله ثراه. فقد أدرك بعبقريته وبُعد نظره أن حضارات الأمم على مر العصور لا تبنى إلا على أسس راسخة قوامها الإرادة القوية والتصميم المدعوم بالمقدرة على ترجمة الآمال إلى منجزات محسوسة، من خلال بناء دولة موحدة قوية ومتطورة.. منهج حرص من بعده أبناؤه البررة على السير عليه وتعزيزه بتوفير كل الوسائل والامكانيات لتعظيم الانجاز وتمكين المواطن من كل أسباب التقدم والرقي وتفعيل دوره في الاستفادة القصوى من كل عطاءات الحضارة الحديثة علماً وفكراً، وبما يتسق وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وهو ما وجد ترجمة له في كل خطط التنمية المتعاقبة، وما حملته أهدافها العامة ومرتكزاتها وتوجهاتها، من حرص على تحقيق مزيج من التطور المادي والاجتماعي المتسم بالتوازن والشمول.

ولعل الحديث عن تفاصيل وآليات تلك الخطط، أو سرد البيانات والأرقام سيجد طريقه خلال جلسات هذه الندوة على لسان كثير من الأخوة المشاركين حسب الاختصاص، ولكنني أود ان أشير هنا إلى تجربتنا التنموية، من حيث بعض الملامح الرئيسية التي جمعت بين خطط التنمية في المملكة ومن أهمها:

أولاً: انتظمت كل عمليات التنمية في منهج علمي للتخطيط تتكامل فيه الفعاليات التنموية المبذولة من قبل الدولة، مع حيوية القطاع الخاص وقدراته، داخل اطار للاقتصاد الحر محكوم بالشريعة الإسلامية.

ثانياً: تميزت الخطط بالنظرة الواقعية، حيث كانت كل خطة من الخطط تصاغ في ضوء الظروف السائدة من امكانات الدولة والقطاع الخاص والمستوى الذي بلغه الاقتصاد الوطني، وضمن هذا الاطار كان لكل خطة مجالها الخاص الذي ركزت عليه والذي يمثل مرحلة خاصة من مراحل التنمية في المملكة.

ثالثاً: التزمت الخطط بالتأكيد على ثلاثة أبعاد أساسية، وهي البعد الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي، حيث تضمن البعد الاجتماعي المحافظة على القيم الإسلامية، وتنمية القوى البشرية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والصحية والثقافية وتوفير سبل التعليم والتدريب للمواطنين. وعُنى البعد الاقتصادي، بتنويع القاعدة الاقتصادية، وبناء التجهيزات الأساسية، وتحقيق النمو المتوازن للقطاعات والمناطق، وتحقيق الانتاجية العالية. أما البعد التنظيمي، فقد هدف إلى الدفاع عن الدين والوطن، ووضع الإطار المؤسسي الذي تتطلبه عمليات التنمية.

رابعاً: حرصت المملكة طوال مسيرة التنمية على النهوض بواجباتها تجاه الأسرة الدولية سواء كان ذلك في تقديم الدعم للجهود الإنسانية الدولية، أو المؤازرة للدول الشقيقة والصديقة، أو تبني قضايا الحق والعدل والانتصار لها أينما كانت، وخصصت نسبة مميزة من دخلها الوطني لذلك تشهد به وثائق المؤسسات الدولية.

واستطرد قائلاً: ان النتائج التي أسفرت عنها برامج خطط التنمية في المملكة كانت عظيمة وحضارية بكل المقاييس، مثلت علامات بارزة على فاعلية الأداء التنموي وفاعلية الركائز التي انطلقت على أساسها.

غير ان من طبيعة التخطيط انه في نهاية المطاف جهد بشري، واننا معرضون كبشر في اجتهاداتنا للصواب، والخطأ، وان من حظ المملكة انها خاضت التجربة بتصميم وعزم، وان سجل الانجاز العظيم لا يمكن ان يخطئه بصر، أو أن تغفل عنه بصيرة، وهو يتجاوز بكل تأكيد أي اجتهاد غير موفق.

والتخطيط بماضيه وحاضره كان امتداداً للمستقبل، الذي تنعقد هذه الندوة من أجل استشراف ملامحه، وبلورة رؤية اقتصادية قادرة على تمكين المملكة من مقابلة التحديات والمتغيرات، والوفاء بالاحتياجات والمتطلبات التي يستدعيها غد التنمية القادم بعد عقدين من الزمان.

والمستقبل لم يكن ضيفاً غريباً على هواجسنا التنموية، كانت القيادة السديدة تضع له الدعائم، وتفتح له الأبواب، لكنه اليوم غير ما اعتاد العالم عليه، انه حاسم وسريع، فجاءاته لا تنتظر، ومتغيراته لا حد لها.. انه يفلت حتى من آخر مرة نظر فيها المرء إلى ساعته، فبين تلك البرهة وما يليها تتوافر حقائق جديدة بسرعة وبكمية تفوق الوصف نتيجة لتقنية المعلومات الحديثة وما أصبح يُعرف بثورة المعرفة.

وإذا كان استشراف المستقبل في الماضي تم عن طريق بعض كتاب الروايات الذين اطلقوا العنان ببراعة لخيالهم الخصب في تصور عالم لم يكن يُعتبر في ذلك الوقت ممكناً، فإن العلماء اليوم، وبسبب ما توفر لهم من معارف، أصبحوا يتوقعون الممكن، والمحتمل بكل ثقة. وهؤلاء يحدثوننا عن مستقبل مذهل، يسيطر فيه التقدم العلمي على كل شيء، وتختلف فيه كثير من المفاهيم والحيز المكاني والزماني عما تعودنا عليه.. فضاء مفتوح بلا حدود أو جغرافيا، تنتقل فيه المعلومة في لحظ البصر، ويتغير مضمون العمل وتتغير هويته وموقعه وحركته وطبيعته. أصبح العالم كله في قبضة جهاز صغير هو الكمبيوتر، وشبكة لا حدود لها هي الانترنت، عالم تغمره الآلات والمبتكرات الحديثة. كلها تسهل الحركة، تختزل الوقت، تفتح الآفاق. المسافة تنكمش، وليس من حاجة في أكثر الأحوال إلى الانتقال، بلمسة على أزرار تنجز المهمة، والسوق غير السوق الذي عهدناه، ليس ساحة، أو مبنى متعدد الطوابق والأقسام، وإنما هو تجوال الكتروني في أرجاء العالم. وفي هذا العالم تحوطنا تحديات كبيرة ولابد من الاستعداد لها بكل اقتدار وبعزيمة، لنكون في قلب العالم وليس في هامشه، أما أبرز تلك التحديات فهي التالي:

■ التقدم التقني: فالعالم يشهد بكل وضوح تغيراً جوهرياً ذا طابع هيكلي ودائم، من اقتصاد صناعي بصفة أساسية إلى اقتصاد معرفة، تقوده ثورة عارمة في تقنية المعلومات التي سيتم بها ادارة النشاطات الاقتصادية. وسيتم بها تأهيل الموارد البشرية، والذي سيؤثر بدوره على أساليب العمل وطبيعته، وسيكون التحدي ها هنا حيث يكون لزاماً علينا الافادة من هذا التقدم التقني، والإلمام بكيفية التعامل معه، وتهيئة أبناء هذا الوطن للمستويات العلمية المطلوبة بمواصفاتها الجديدة وبتنوعاتها.

■ العولمة: وهذه أصبحت حقيقة تتنامى يوماً بعد يوم، حيث تختفي الحدود والحواجز أمام انتقال السلع والخدمات بين الدول، فالكل أصبح مترابطاً ومعتمداً على بعضه في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأصبحت ظاهرة العولمة قوة تاريخية هائلة تؤثر على المصالح المشتركة للإنسانية. غير ان المعضلة الرئيسية لا تكمن في العولمة ذاتها كعملية موضوعية، وثمرة للتقدم العلمي والتقني العاصف، وإنما تتركز في أسلوب التعامل مع هذه العولمة والاستفادة من امكاناتها.

وأهم ما تطرحه العولمة من تحد، هو المنافسة الحادة التي تنتج عنها، فالتقنية تعبر الحدود الوطنية بسرعة الضوء، والمنافسون الجدد يمكن ان يكونوا في أي مكان في العالم، وقد لا يعرفهم الفرد حتى يكون قد أضروا بمصلحته، ومفتاح الميزة النسبية في المنافسة ستكون في مدى مهارة وجهد الفرد مقابل مهارة وجهد الآخرين، وبصفة خاصة في ثروته الفكرية.

■ طبيعة التركيبة السكانية للمملكة: فالتركيبة السكانية في المملكة لها خصائص تتطلب كل الاهتمام، من حيث الحجم الكبير لصغار السن، ومن حيث وجود أعداد كبيرة من العمال غير السعوديين، ومن حيث نسبة الإناث في مجموعة السكان.

إن النسبة العالية من الشباب والأطفال في التركيبة السكانية ستمثل ضغطاً مطرداً على التجهيزات الأساسية للمملكة، وبصفة خاصة التعليم والصحة، إذ تستهلك النفقات المتزايدة على هذه القطاعات جزءاً كبيراً متنامياً من ميزانية الدولة، وثمة حاجة ماسة للإسراع في تطوير أسلوب توفير هذه الخدمات، سواء عن طريق الدولة أو القطاع الخاص، كما أن التعامل مع حقيقة وجود أعداد ضخمة من العمالة الأجنبية، وتأهيل الشباب السعودي للعمل سيكون أيضاً من التحديات الجوهرية للمستقبل، فرغم الجهود المتزايدة للتعامل معها، إلا أن الوقت لا يمهلنا أمام أي تأخير في الوصول إلى الحلول، كما أن تنظيم مساهمة الإناث في الاقتصاد بما يتفق مع تعاليم الشريعة السمحاء لابد أن يكون من الأولويات الهامة المستقبلية، إذ لابد من إشراك أكبر نسبة من النساء في العمل، دعماً للأنتاج والمنافسة في استثمار هذه الثروة الوطنية.

هذه يا صاحب السمو، بعض التحديات الجوهرية أمام المسيرة المستقبلية للتنمية في المملكة، على أن ثمة إلى جانب هذه، تحديات أخرى، ستتيح هذه الندوة بإذن الله الفرصة للتعرف عليها وعلى أفضل الآليات للتعامل معها، منها تنويع القاعدة الإنتاجية، ورفع نسبة النمو الاقتصادي. وقال ايضاً المستقبل مليء بالصعاب والتحديات، وليس من الحكمة أن نهون على أنفسنا مصاعب الزمن القادم، ولا بد أن يستعد كل فرد لبذل كل الجهد والتضحية، فالتحدي لن يكون سهلاً أو يسيراً، غير أنه ليس من الحكمة أيضاً أن تفت هذه المصاعب والتحديات في عضد عزيمتنا أو أن تثبط همتنا، فنحن أمة مؤمنة بخالق السماوات والأرض، وخالق ما يُعلم وما سيُعلم، خرجنا من عوز العيش وظلام الجهل إلى دنيا رغيدة تغمرها أنوار العلم والعمل في زمن قياسي، لدينا الإيمان والإرادة الراسخة، ومثلما أنجزنا في الماضي، نتطلع إلى المستقبل بكل عزيمة، الإرادة السياسية لولاة الأمر عازمة أبداً على المضي في دروب العمل والعلم والوقوف مع دول الصدارة في العالم. وليست هذه الندوة إلا مثالاً حيا للرغبة الصادقة في الوصول إلى أفضل المستويات، وهذه الرغبة وهذه العزيمة أمر حظيت به المملكة العربية السعودية بصفة دائمة من قبل خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبدالعزيز، حفظه الله ومن قبل سموكم الكريم ومن قبل النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز.